التعليم سلاح الفلسطيني للبقاء

محاولات تجهيل الطالب الغزي ... استهداف ممنهج للمؤسسات التعليمية

الوفاق / وكالات

تعددت ألوان وميادين الصراع الفلسطيني مع الاحتلال الصهيوني منذ لحظة ميلاد القضية الفلسطينية قبل النكبة وبعدها وحتى اليوم، بدءاً من القضايا السياسية الكبرى وانتهاءً بتفاصيل حياة الإنسان الفلسطيني المقيم على أرضه والمنفي في الشتات. ومنذ اليوم الأول للنكبة الفلسطينية، كان التعليم واحداً من أهم ميادين الصراع على وعي النشء الفلسطيني بقضيته وهويته الوطنية، ولذلك بذل الاحتلال الصهيوني ومازال يبذل جهوداً متواصلةً لسياسة التجهيل للشعب الفلسطيني سواء في المدارس العربية داخل الخط الأخضر أو في الضفة وقطاع غزة في مراحلٍ سابقة.

التعليم هو سلاح البقاء للفلسطيني

ما زال الفلسطيني يضع علمه أمام عينيه مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، فهو الأداة الأقوى التي يبرز بواسطتها تفوقه في تعزيز صموده أمام الاحتلال وجبروته، وبحقه بالوجود والحياة على وطنه. فبالعلم يتحدى الفلسطينيون أكاذيب الاحتلال، ويتصدون لسياسة التجهيل التي اتبعها منذ أن وطأت قدماه الأرض الفلسطينية، بالرغم من كل المحاولات التي اتبعها وما زال يتبعها الاحتلال من عرقلة العملية التعليمية ووضع الحواجز وفصل الطلاب عن مدارسهم بفعل الجدار بالضفة الغربية، وقصف المدارس وتدميرها كما هو حال قطاع غزة، وأسرلة التعليم في القدس وحرمان فلسطينيو ٤٨ منها بالداخل، إلا أن الفلسطيني ورغم كل تلك الظروف متمسك بعملية التعليم لأنه على يقين بأنها السبيل الوحيد في نيل حريته.

السلاح في وجه القلم

من منا لم يرَ صورة ذلك الطفل الفلسطيني ذو الثماني سنوات الذي أوقفه جنود إسرائيليون بأسلحتهم في طريقه إلى المدرسة، ويأمرونه بترك حقيبته على الأرض والوقوف إلى الجدار رافعاً يديه، ويتابعون توجيه التعليمات له، وهو يستجيب لأوامرهم ثم يكمل طريقه. تلك الصورة كفيلة لوحدها أن تظهر تحكم القوة العسكرية الإسرائيلية في عملية التعليم الفلسطيني، وتُشير إلى معاناة الطالب الفلسطيني في رحلة التعليم من القمع الإسرائيلي.

معدلات الأمية في فلسطين هي الأقل في العالم

وقد أظهرت المؤشرات أن فلسطين من أقل المعدلات أمية في العالم، حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد ١٥ سنة فأكثر ٢,٢٪ وأن معدل الأمية بين الأفراد الفلسطينيين ١٥ سنة فأكثر في أراضي عام ١٩٤٨، بلغ ٣,٦٪ ووفق النتائج الجديدة، فقد أظهرت وجود انخفاض في معدل الأمية في فلسطين بنسبة ٨٤٪ في العقدين الماضيين، إذ انخفض معدل الأمية بين الفلسطينيين ١٥ سنة فأكثر من ١٣,٩٪ عام ١٩٩٧ إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٢.

واستناداً الى هذه البيانات فقد شكلت التحديات التي يفرضها الاحتلال دافعاً قوياً للفلسطينيين من أجل التصدي له، ومواجهته بتطوير ومواكبة العلم عبر بناء مؤسسات تعليمية كفيلة بتخريج أفواج علمية تواكب هذا التطور، وتُعزز من ثقافة المجتمع، وإيلاء المناهج التعليمية وأساليب التدريس في المدارس أهمية أكبر في تحسين جودتها. ولا يتم ذلك، إلا بسياسات وخطط تعليمية على قدر هذه التحديات لمواجهتها، والسعي للتخلص من سياسة التجهيل الإسرائيلية، وتعزيز التعليم في المدن الفلسطينية التي تُعاني من عراقيل الاحتلال وسياساته.

استهداف ممنهج للتعليم في قطاع غزة

يُعتبر الشباب مورداً بشرياً مهماً يساعد على تقدم الأمم والشعوب والتقدم على سائر الأمم كونهم يشكلون مخزوناً استراتيجياً قادراً على مواجهة كافة التحديات على كافة المستويات لأنهم الأقدر على الدفاع عن القضايا العامة والحصول على الحقوق المختلفة والصمود؛ فالشباب هم المورد الوحيد الحقيقي للشعب الفلسطيني. وعلى ضوء ذلك فإن أخطر حدث شهدته القضية الفلسطينية هي فرض سياسة الحصار الشامل من قبل الاحتلال الصهيوني على قطاع "غزة" وتحديداً على مؤسسات التربية والتعليم ما أدى إلى تفاقم المعاناة للطلبة والمدرسين في متابعة المسيرة التعليمية بالإضافة إلى تعرقل حرية الحركة وتنقل الأفراد فكان عدد المدارس في محافظات غزة (٦٧٧) مدرسة منها ٥٣٠ أساسية، ١٤٧ ثانوية في حين بلغ عدد الطلاب في محافظة غزة ٤٦٥ ألف طالب وطالبة وعدد المعلمين(١٨٢٢٦) معلماً ومعلمة، فكان الحصار هو العائق العظيم في تطوير هذا القطاع والنهوض به وبناء مدارس جديدة لاستيعاب أعداد الطلاب المتزايد بسبب العجز الكبير في المباني المدرسية بالإضافة إلى العجز في توفير القرطاسية والكتب المدرسية والمواد المخبرية لتقديم الخدمات التعليمية، لذلك فإن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة يواجه صعوبات جمة الأمر الذي أدى إلى سوء الوضع الاقتصادي، فأثقلت هذه العثرات كاهل أبنائه بشكلٍ مباشر فلم ينل الطالب الفلسطيني حقه الطبيعي في التعليم وهو حق بسيط بدون منازع.

واقع التعليم في قطاع غزة ما بين الحصار والتدمير

تعرض قطاع غزة إلى عدوانٍ إسرائيلي واسع في فتراتٍ وأزمنة مختلفة، منها الفترة الواقعة ما بين السابع من تموز/يوليو وحتى السادس والعشرون من آب/أغسطس لعام ٢٠١٤م استمر لمدة ٥١ يوماً، ويُعد هذا العدوان الذي أطلقت عليه "إسرائيل" عملية "الجرف الصامد" وأطلقت عليه المقاومة الفلسطينية حرب "العصف المأكول"، أو "البنيانٍ المرصوص" الحرب الثالثة التي تشنها "إسرائيل" على القطاع منذ عام ٢٠٠٨م. وأخر هذه الحروب هي حرب الإبادة الجماعية بعد عملية "طوفان الأقصى" قصفت قوة الاحتلال، على مدار أيام العدوان وما تزال عشرات المدارس متسببةً بتدميرها كلياً، فضلاً عن تحويل كل مدارس قطاع غزة إلى ملاجئ للنازحين، كحلقة سوداء من استهداف إسرائيلي ممنهج يسعى لتشويه الوعي الفلسطيني عبر الإرهاب والترويع.

كان واضحاً أن الجيش الإسرائيلي يُمارس عبر عملياته العدوانية سياسة الإنتقام من المدنيين في قطاع غزة بشكلٍ كبير، الأمر الذي مثّل انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، إذ إستهدف العدوان الفلسطينيين مُلحقاً دماراً واسعاً بالسكان المدنيين وممتلكاتهم وبالمنشآت والمرافق الحيوية الأساسية في القطاع. وقد طال العدوان البنية التحتية للعملية التعليمية برمتها كالمدارس ومؤسسات التعليم العالي والطلبة والمعلمين محدثاً مزيداً من الدمار في البيئة التعليمية بما يسبب مزيداً من التدهور في واقع المنظومة التعليمية، في انتهاك خطير لأحكام القانون الدولي الذي يكفل الحق في التعليم في جميع الأوقات والظروف ويحظر تماماً المس بالمدنيين أو بالأهداف المدنية.

فلقد صادرت "إسرائيل" الحق في التعليم عبر إستهدافها وتدميرها للمؤسسات التعليمية دون أدنى مراعاة للمبادئ الأساسية الخاصة بالتمييز بين ما هو عسكري وما هو مدني، والتي تحظر إستهداف هذه المؤسسات كونها من الأعيان المدنية المحمية. وتُشكل هذه الحالة إنتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي الذي يكفل الحق في التعليم في جميع الأوقات بما في ذلك أثناء النزاع المسلح أو تحت الاحتلال العسكري أو في أوضاع الطوارئ. كما وألحق العدوان دماراً في البيئة التعليمية عموماً عبر إستهداف وتدمير محطة الطاقة الكهربائية وخطوط المياه والصرف الصحي والمساكن والوحدات السكنية وغيرها من مكونات البيئة التعليمية.

أدت هذه العملية العدوانية الممنهجة إلى تدهور واقع الحق في التعليم، سيّما مع حالة التراجع المستمرة في مؤشرات التعليم بسبب سنوات الحصار الطويلة التي تسببت بإنتهاك خطير لحق سكان القطاع في الحصول على التعليم المناسب، وما أنتجته الحرب الأخيرة من استهداف ممنهج لتدمير وإبادة قطاع غزة وليس مدارسه ومؤسساته التعليمية فقط، فمن المتوقع تفاقم تدهور الأوضاع التعليمية لما تسبب به العدوان من آثارٍ خطيرة على التعليم وتدمير للمنشآت التعليمية. كما وأنه من المتوقع أن تكون هناك تداعيات سلبية على سير العملية التعليمية في العام الدراسي الحالي أو حتى الأعوام القادمة، وذلك لما تعرضت له مؤسسات التعليم من دمار، بالإضافة لما لحق بالهيئة التعليمية والطلبة على حد سواء من آثار سلبية نتيجة العدوان ستكون لها تداعياتها على عطاء الفئة الأولى والتحصيل العلمي للأخيرة.

> بالرغم من كل المحاولات التي اتبعها وما زال يتبعها الاحتلال من عرقلة العملية التعليمية ووضع الحواجز لعرقل المسيرة التعليمية للطلاب، إلا أن الطالب الفلسطيني ورغم كل تلك الظروف متمسك بعملية التعليم لأنه على يقين بأنها السبيل الوحيد في نيل حريته

ختاماً يُشكل التعليم بالنسبة للفلسطينيين واحدة من حلبات الصراع ضد العدو الصهيوني بتأكيده للهوية الثقافية الخاصة لهذا الشعب والتعليم كأداة تحرر من الهيمنة الصهيونية على الشعب. ولكن على الرغم من حرب الإبادة الصهيونية التي تُشن بحق فلسطين الأرض والإنسان فإن الشعب الفلسطيني أنجب وما زال يُنجب أجيالاً تؤمن بالعلم و البناء الاجتماعي ويرفض كل أشكال الانحلال والسقوط، أجيالاً تربت على مقاعد الدراسة وآمنت بالعلم سلاحاً تواجه به العدو والظروف الصعبة فتتغلب عليها وتنشط في عملية البناء التي لا تقف عند حد.

كتب اجتماعية

كتاب «التعليم في القدس الشرقية، الأسرلة الزاحفة ١٩٦٧- ٢٠٢٢»

الوفاق/ وكالات

يرصد الكتاب للباحثة "مرام مصاروة" في الفصل الأول واقع جهاز التربية والتعليم في القدس، ويُحلل تأثير السياسات الإسرائيلية في الطلاب، وطرق تعاملها مع المناهج الفلسطينية والمؤسسات التعليمية العاملة في المدينة المقدسة. يستهل الفصل الأول التعريف بالوضع القانوني لمدينة القدس بعد احتلال الجزء الشرقي منها سنة ١٩٦٧، وطبيعة التحديات التي يواجهها المقدسيون، وتذكّر الكاتبة بعشرات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتي تؤكد أن القدس الشرقية أرض محتلة، وتخضع للقانون الدولي، وبالتالي فإن جميع الإجراءات الإسرائيلية في المدينة باطلة وغير قانونية.

وتشرح الباحثة في الفصل الثاني الواقع التعليمي في القدس بشكلٍ أكثر تفصيلاً، مشيرةً إلى أن وزارة المعارف الإسرائيلية خصصت منذ سنة ١٩٨٥ م قسماً خاصاً للإشراف على التعليم في القدس الشرقية، وهو "إدارة التربية والتعليم في القدس"، كنموذج للتخطيط المشترك بين بلدية القدس ومكتب حكومي يضم مفتشي التعليم الإسرائيليين لفرض الأجندات الاحتلالية.

في الفصل الثالث، تتحدث الباحثة عن "الخطة الخماسية" التي أقرها الاحتلال بتشكيله لجنة تضم ممثلين لبلدية القدس والشرطة والاستخبارات ومكتب رئيس الحكومة لبحث الوضع الأمني في القدس، جرّاء ارتفاع حالات إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة ومشاركة طلاب القدس في المواجهات، وبعد جريمة قتل الفتى محمد أبو خضير (٢٠١٤)، قررت اللجنة تفعيل برنامج تعليمي لا منهجي للطلاب بعد انتهاء الدوام المدرسي، بحيث ينشغلون في فعاليته، ولا يتبقى لديهم وقت للمشاركة في المواجهات.

في الفصلين الرابع والخامس، قدمت الباحثة شرحاً مفصلاً للمناهج المدرسية في القدس، باستعراضٍ مسهب لتسلسل المناهج واختلافاتها طبقاً للتحولات السياسية، وكيف أثّرت في مضامينها، مع مقارنات بين المنهاجين الفلسطيني والإسرائيلي، ومحاولات الاحتلال فرض المنهاج الإسرائيلي بطرق مباشرة وغير مباشرة، وكيف تصدى الأهالي والحراك السياسي والتربوي لهذا التوجه.

الفصل السادس خُصص للحديث عن التعليم العالي وعلاقته بسوق العمل، وتبين الباحثة أن الجامعات الإسرائيلية لا تعترف بشهادة الثانوية العامة لدارسي المنهاج الفلسطيني في القدس، وأنها تشترط عليهم اجتياز امتحان القبول الإسرائيلي، وهو امتحان صعب ومرتفع التكاليف. وتحدثت أيضاً عن واقع التعليم في الجامعات الإسرائيلية والتحديات التي تواجه الطلاب العرب، سواء من ناحية دراسية، أم من حيث الاندماج والتعامل مع الطلاب والمدرّسين الإسرائيليين، وإشكالات تعريف الهوية.

وعرض الفصل السابع مستقبل التعليم في القدس، إذ تؤكد الباحثة أن التحدي الأكبر الذي يواجه مستقبل التعليم في القدس، بالإضافة إلى التحدي السياسي هو الواقع الاقتصادي، ففضلاً عن استهداف سلطات الاحتلال للهوية الوطنية للمقدسيين؛ فقد عمدت أيضاً إلى فصل الاقتصاد الفلسطيني في الضفة عن اقتصاد القدس، وهو ما أدى إلى تشويه اقتصادها، وجعلته يعتمد بالكامل على "إسرائيل" في التجارة والعمالة والسياحة، بما في ذلك التحاق الخريجين بسوق العمل، واشتراط إتقان العبرية والحصول على شهادة "البجروت". وتنهي الكاتبة الفصل بعشرة مقترحات وتوصيات ليُسترشد بها عند وضع الإستراتيجيات الفلسطينية لإعادة الاعتبار إلى مدينة القدس ودعم مواطنيها فعلياً، وتثبيت صمودهم وتعزيز انتمائهم، وتغيير الواقع التعليمي لطلابها، قبل أن يفترسهم غول الأسرلة الزاحف.

في الفصل الثامن والأخير، تؤكد الباحثة أن القهر الاستعماري الصهيوني للفلسطينيين (خاصةً في مدينة القدس) يتمثل في سعي "إسرائيل" الدؤوب لاستبدال اللغة والثقافة والتاريخ والتربية الفلسطينية بالإسرائيلية، وصراعها على المنهاج.. وعندما تكون غير قادرة على تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية للسكان الأصليين، مثل الاندماج والمساواة بعدالة، ستستند إلى أسلوب القهر والسيطرة، وفرض القوانين العنصرية، والسياسات التربوية الهادفة إلى تمرير الرواية الصهيونية وترسيخها في أذهان المقدسيين، وطمس الرواية الفلسطينية، لإنتاج أجيال تدين بالولاء لها وتقبل احتلالها لهم، عبر هندسة الوعي الجمعي، أخيراً، أن الكتاب إضافةً مهمة، ودليل استرشادي مؤثر لكل مَن يهمه مصير مدينة القدس.